ابن عبيد الله قال محمد بن عبد الحكم ملك يقول في المرأة تتعلى بالرجل
الغلاظ المبرز بالغنى والعدل وتقول الكره في نفسه قال الحد عليها
وإنما أخذ في التزويج بمثل هذا إذا قصد بذلك رجلا أو غلاما فرغ في
بالغنى لا يقارف الدماء جاء بأبطل التزويج ولا قبلها منه قال
محمد وما أحب ذلك ووجه وإن شاء الله وقع الديات من المختلطة
تلحق التزويج أو رع الناس وقع تعيسي ابن مزين قال عيسى ويزوج
بالغنى كله وبالكفاءة إذا ملك قال الله تعالى وكزى موسى فقضى
عليه كان الغنى كفاءة إذا ولاه ويحمل من ذلك ما تحمل ولا الصنع
وقال سفلة جلاد يسمى ومنه أموت جلات أفسم على قوله ووجب
القود وقوله إلخ ع عيسى الأفسامة بمثل هذا الأدب المشهود
عليه أو إثبات الضرب وقع ع أي زيد زعم أنه ركضه وهي عليه فقال
إذا رآه على ذلك وشبه يعمى عن ذلك فحلف وقال
ابن حبيب كتب الوصية فيم فرق البيه امرأته طلقة ما قبل
الحلة تفيأ معناه وإنما يقع بالصوت مكانه ولا شهد امرأته و
خالتها فلا نية له هذا يقسم على قوله فكتب إلى نعم إذا أقسامة
بهذه الدار إن يقول منه أموت وهو مدان الضرب وقد كتفى بكونه ملان فقال
وإن لم يكن له أثر يقسم عليه ولا يحتاج إلى كشفه كيف تقسم أحب
إلا بروهب عن مالك وقاله جميع أصحاب مالك ابن حبيب قال فقلت
أو مات ضربته أن القسامة فيه فاسمة في العمد والخطأ وابن في
مسألتك أن يقسم على امرأته أو خالته على أحد أمرين إما أنه
بقتل بالقسامة وإما أن يستند ما ضربه وتعيب الأخرى بالمائة ونصف
عقلها ولا تثبت تومئة الأبشاهد بر وعلى أن قول ابن القاسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)